Document: EB 2015/115/R.16
Agenda: 7(a)(ii)
Date: 14 September 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقبة المالية ومديرة
شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة المحاسبة والإبلاغ المالي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي، الدورة الخامسة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 سبتمبر/أيلول 2015

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها السابع والثلاثين بعد المائة المنعقد بتاريخ 3 سبتمبر/أيلول 2015.

تبني جدول الاعمال

2- تبنت اللجنة جدول الأعمال وأحاطت علما بأنه، وتحت بند مسائل أخرى، ستوفر إدارة الصندوق تحديثا شفهيا عن استعراض شروط الإقراض.

محاضر الاجتماع السادس والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- وافقت اللجنة على المحاضر مع بعض التعديلات التي اتفق عليها أثناء الاجتماع.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018

4- عرضت إدارة الصندوق وثيقة الاستعراض المسبق، مشيرة إلى أنه سيتم توفير نسخة أكثر تفصيلا قبيل انعقاد دورة المجلس في ديسمبر/كانون الثاني تتضمن التغذية الراجعة من لجنة مراجعة الحسابات ومن دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. كذلك فقد سلطت الضوء أيضا على الافتراضات والتكاليف التي سيتم استعراضها كجزء من عملية الميزنة الاعتيادية قبيل استكمال الميزانية.

5- ويتضمن مقترح الميزانية التكاليف المتكررة للعناصر الرئيسية لبرنامج العمل والميزانيتين الرأسمالية والعادية للصندوق. كذلك فهو يقدم أيضا استعراضا مسبقا لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018، والتي نظرت فيها لجنة التقييم في دورتها الثامنة والثمانين التي عقدت بتاريخ 26 يونيو/حزيران 2015.

6- ولُفت انتباه اللجنة للتغييرات الكبيرة التي طرأت على سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، وعلى تبعات هذه التغييرات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار بصورة حذرة عند إعداد الاستعراض المسبق لعام 2016. فمقارنة بسعر صرف يعادل 0.735 يورو مقابل 1 دولار أمريكي لعام 2015، تغير سعر الصرف لعام 2016 ليغدو 0.85 يورو مقابل 1 دولار أمريكي، واستنادا إلى المنهجية المطبقة على القطع الأجنبي والمتفق عليها في يوليو/حزيران. ونتيجة لذلك، فإن مقترح الميزانية لعام 2016 هو أقل من الميزانية المتفق عليها لعام 2015. وقد جرى هذا التغيير بناء على المنهجية الجديدة التي تم الاتفاق عليها مع لجنة مراجعة الحسابات في دورتها السابقة المنعقدة في 2 يوليو/تموز 2015.

7- وتم لفت انتباه اللجنة إلى المجالات الرئيسية في هذه الوثيقة، وهي: برنامج القروض والمنح، بمستوى مستهدف قدره 3 مليارات دولار أمريكي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، بما يعادل 0.9 مليار دولار أمريكي لعام 2016؛ والعملية السنوية للتخطيط الاستراتيجي لقوة العمل؛ وحقيقة أن عام 2016 سيكون العام الأول للخطة المتوسطة الأجل الجارية حاليا، والتي تهدف إلى مواءمة الأهداف المؤسسية والتشغيلية للصندوق مع الأهداف الاستراتيجية لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق للوصول إلى قدر أكبر من

الفعالية الإنمائية للصندوق ودوره كمؤسسة للمعرفة، واستراتيجية اللامركزية، وتضم التكاليف ذات الصلة بالمكاتب القطرية للصندوق والزيادات الطارئة على الأسعار والتي تتعلق أساسا بزيادة الرواتب ضمن الدرجة المهنية.

8- وكما كان الحال عليه في السنوات الماضية، هنالك محاولة لاستيعاب معظم الزيادات الناجمة عن التضخم المتوقعة لعام 2016 ضمن الميزانية العادية من خلال الحد من التكاليف الناجمة عن إجراءات الكفاءة، وتبسيط العمليات و ضبط التكاليف. إلا أنه، وما أن يتم تعديل التكاليف المعيارية للموظفين لتتلاءم مع سعر الصرف الجديد، فلن يكون بالإمكان استيعاب أية زيادات سنوية في الرواتب تتعلق بزيادة الرواتب ضمن الدرجة المهنية.

9- وأُعلمت اللجنة باقتراح الميزانية العادية لعام 2016 بحدود 147.46 مليون دولار أمريكي مقارنة مع الميزانية المصادق عليها لعام 2015 والبالغة 151.59 مليون دولار أمريكي، أي بتراجع اسمي قدره 2.7 بالمائة باستخدام سعر الصرف الحالي المقدر بحدود 0.85 يورو لكل 1 دولار أمريكي. وعند إعداد مقترح الميزانية النهائية سوف يتم تعديل سعر الصرف استنادا إلى المنهجية المتفق عليها، وبالتالي إعادة النظر في تقديرات محركات التكاليف، واستعراض جميع التكاليف. وتقدر الميزانية الرأسمالية حاليا بحدود 3 ملايين دولار أمريكي وهي تتعلق أساسا بتكنولوجيا المعلومات ومرافق الأمن.

10- عرض مكتب التقييم المستقل للصندوق برنامج عمله وميزانيته لعام 2016. وأُعلمت اللجنة بأن الاستعراض المسبق يتضمن التغذية الراجعة من لجنة التقييم، وقد تمت صياغته مع إدارة الصندوق وتم إدراج الاقتراحات الواردة من الهيئات الرئاسية للصندوق. وعرض مكتب التقييم المستقل ميزانية قدرها 5.65 مليون دولار أمريكي، أي بتراجع اسمي قدره 7 بالمائة عن الميزانية الموافق عليها لعام 2015، والتي بلغت 6.07 مليون دولار أمريكي. ويمكن إرجاع هذا التراجع في الميزانية إلى الحد من تكاليف الموظفين نتيجة لضعف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، والذي تم تعديله إلى حد ما من خلال الزيادة الفعلية الضئيلة جدا والبالغة 0.6 بالمائة في تكاليف غير الموظفين نتيجة لزيادة الانشطة وتطبيق منهجيات أكثر متانة لتقييمات أداء المشروعات والتقارير التجميعية الموجزة للتقييمات. أما الميزانية المقترحة لمكتب التقييم لعام 2016 فهي بحدود 0.56 بالمائة من برنامج القروض والمنح المتوقع للصندوق للعام التالي، أي أنها ضمن سقف الميزانية الذي تبناه المجلس التنفيذي بحدود 0.9 بالمائة.

11- عند افساح المجال لأعضاء اللجنة للإدلاء بتعليقاتهم، أكد رئيس اللجنة على أن الزيادة المقترحة بحدود 2.1 في المائة بالقيم الفعلية ستعرض مع برنامج القروض والمنح المقلص لعام 2016 (بما يعادل 900 دولار أمريكي) وحتى لو كانت هنالك بعض الشكوك بشأن الحجم المحدد لمظروف القروض والمنح مما يتطلب إجراءات مرحلية متدرجة، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الموظفين. رحب أعضاء عديدون بالاستعراض المسبق للميزانية وطلبوا توضيحا عن مستوى برنامج القروض والمنح خلال فترة التجديد العاشر للموارد، بما في ذلك حجمه المتوقع لعام 2016 مقارنة بحجمه لفترة ثلاث سنوات والمقدر بحدود 3 مليارات دولار أمريكي، والهدف الموضوع للاقتراض لنفس الفترة وتخصيص الموارد للبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء؛ وتفاصيل أخرى عن اللامركزية وتكاليفها وخطتها وبخاصة ما هي المدة التي تتوقع الإدارة أن تبقى خلالها اللامركزية إحدى محركات التكاليف الرئيسية للميزانية في المستقبل. كم تساءل أعضاء اللجنة

أيضا عن كفاية تقديرات الميزانية الرأسمالية، وعلى وجه الخصوص، التكاليف الإضافية المحددة للمكاتب القطرية الجديدة الآن أو في السنوات القادمة. كما طلب أحد الأعضاء تأكيدا على منهجية حساب سعر الصرف المستخدمة. واقترح أعضاء آخرون وجود وثيقتين منفصلتين وموافقتين منفصلتين لكل من ميزانية الصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه.

12- أوضحت إدارة الصندوق بأن الميزانية وقدرها 147.46 مليون دولار أمريكي تمثل تراجعا اسميا قدره 2.7 بالمائة، في حين أنه، وبالقيم الحقيقية فهي تمثل زيادة قدرها 2.1 بالمائة. وأكدت الإدارة مجددا للجنة على أن برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر للموارد سيكون بحدود عن 3 مليارات دولار أمريكي على الأقل، وأشارت إلى أنه وبعد تأكيد الهدف النهائي للتجديد العاشر بحدود 1.353 مليار دولار أمريكي، سوف تقوم الإدارة قريبا بتقدير هدف الاقتراض للفترة 2016–2018. كذلك فقد أوضحت أيضا بأنه يتوقع لمستويات الميزانية المقترحة أن تبقى متوائمة مع هذا الهدف الموضوع لبرنامج القروض والمنح. وحول كفاية الميزانية الرأسمالية، أكدت الإدارة مجددا لأعضاء اللجنة على أنها وُضعت في مستوى يضمن المواءمة المثلى مع القدرة على تنفيذ المبادرات ذات الأولوية القصوى عالية الأثر.

13- وبالإضافة إلى التمييز بين الميزانية الإجمالية والميزانية الصافية، فقد شرحت الإدارة أيضا بعض عناصر الهيكلية التاريخية في الميزانية التي تم التطرق إليها في هذا المقترح، وإدراج المناصب الرئيسية المتبقية في الميزانية الإدارية، والتي كانت تُمول سابقا من مصادر تكميلية. وتم توفير بعض التفاصيل الإضافية أيضا فيما يتعلق باستراتيجية اللامركزية والتكاليف المتعلقة بفتح المكاتب القطرية الجديدة المخطط لها.

14- وعند وضع الخطوط الرئيسية لمحركات التكاليف الأساسية، أوضحت الإدارة الدور البارز للامركزية، مشيرة إلى الأولوية القصوى التي أُعطيت لهذا الموضوع في الخطة متوسطة الأجل للصندوق. وفيما يتعلق بسعر الصرف المستخدم للاستعراض المسبق للميزانية، والمتوقع استخدامه عند إعداد الميزانية النهائية، أكدت الإدارة على اتساقه مع المنهجية المتفق عليها في دورة اللجنة المنعقدة في 2 يوليو/تموز، وأُعلمت اللجنة أنه واستنادا إلى التحركات الحالية، فإن السعر النهائي للصرف يتماشى ما هو متوقع.

15- وفيما يتعلق بموضوع الفصل بين وثيقتي ميزانية الصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل للصندوق، اقترحت إدارة الصندوق توفير القرارات المتخذة في دورات سابقة للهيئات الرئاسية لتوجيه المحادثات المستقبلية بهذا الشأن.

16- تم اعتبار أن وثيقة الاستعراض المسبق للميزانية قد حظيت بالاستعراض.

تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2015

17- وفي مجال المراجعة الداخلية، توفر للجنة موجز عن الأنشطة التي قام بها مكتب المراجعة والإشراف في الأشهر الستة الأولى من عام 2015. وقد وضع المكتب لنفسه هدفا طموحا لخطة عمله لعام 2015، بحيث كان يرمي إلى مراجعة حسابات المكاتب القطرية الثمانية. وأُشير إلى أن العمل على أربع من هذه المراجعات قد استكمل تقريبا، وأن فوائد هذه التغطية الأشمل قد غدت واضحة لجهة القدرة على وضع المعايير/استخدام ممارسات المقارنة بين المكاتب لجهة كفاءة المراجعة. وعلى ما يبدو فإن وسطي الوقت الذي تأخذه الإدارة لتنفيذ التوصيات قد ارتفع قليلا في عام 2015، ولكن السبب في ذلك قد يعود لمسألة

التوقيت. وتم إغلاق بعض التوصيات بعد الوقت الأقصى المحدد لها وهو 30 يونيو/حزيران بفترة وجيزة؛ و ستوفر الإحصائيات في نهاية العام صورة أكثر واقعية.

18- وتم تسليط الضوء على استعراض عمليات التحقيقات والجزاءات في الصندوق من قبل فريق خبراء خارجي. وجاء الاستنتاج العام للتقرير إيجابيا ولكن هنالك العديد من التوصيات التي خرج بها المستعرضون لضمان أن تبقى ممارسات الصندوق متوائمة مع أفضل الممارسات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وبالعمل بصورة وثيقة مع الإدارة فقد صاغ المكتب خطة عمل تغطي جميع التوصيات الصادرة. وهو بصدد عملية تنفيذ الخطة من خلال مساعدة الخبراء الخارجيين ويُتوقع أن يكون لديه إطار منقح بحلول نهاية العام الحالي.

19- وفي مجال التحقيقات، فقد طرأت زيادة على عدد القضايا المستلمة خلال النصف الأول من عام 2015. وتنوعت طبيعة ومصادر ومواضيع هذه القضايا الجديدة بحيث أنها لا تشير إلى أي توجه من أي نوع كان، سوى على زيادة الوعي بين الموظفين بمسؤولياتهم بما يتعلق بالإبلاغ عن سوء السلوك والأنشطة غير النظامية، حيث أن معظم الشكاوي التي وُجهت إلى المكتب جاءت من موظفين في الصندوق. وكما الحال عليه بالنسبة للسنوات الماضية، فقد طلب مكتب المراجعة والإشراف وحصل على موراد مالية إضافية مما سمح له باستكمال عمله من خلال استخدام الدعم الخارجي.

20- وعبّر العديد من أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتقرير المرحلي، وطلبوا إيضاحا فيما لو كانت موارد الميزانية المخصصة لمكتب المراجعة والإشراف كافية، وأيضا فيما يتعلق بإحدى التوصيات (رقم 17) الواردة في الاستعراض الخارجي لعمليات التحقيقات والجزاءات، وبصورة أوسع حول تنفيذ مثل هذه التوصيات. وإجابة على هذه التساؤلات، قالت إدارة الصندوق إن الإبلاغ عن تنفيد التوصيات سيرد في سياق التقرير السنوي. وطُلبت بعض التفاصيل الإضافية أيضا عن تنفيذ الإدارة للتوصيات ذات الأولوية القصوى، وعن التعيين لشغل المنصب الشاغر في التحقيقات.

21- واعتُبر أن التقرير المرحلي قد حظي بالاستعراض.

تقرير مرحلي عن استعراض سياسة الاستثمار في الصندوق

22- عرضت الإدارة تقريرا مرحليا عن استعراض سياسة الاستثمار في الصندوق الذي سيعرض على .المجلس في ديسمبر/كانون الأول. وفي هذا السياق، ونظرا لتعقد السوق المالي الحالي، فقد عرضت الإدارة موجزا قصيرا عن استعراض استراتيجية الاستثمار، والتي تغذي بيان سياسة الاستثمار. كذلك فقد أُشير أيضا إلى أن هذا الاستعراض قد جرى بدعم من مستشار خارجي استكمل دراسة لتخصيص الأصول للصندوق. وقد تضمنت المواضيع الرئيسية الأثر على حافظة السيولة والمعوقات التي من شأنها أن تؤثر على الصندوق على مدى السنوات القادمة، والموقع الاستراتيجي للصندوق في فئات الأصول، كذلك فقد نظرت أيضا في إمكانية إدخال الأوراق المالية. ويعتبر هذا الاستعراض هاما لأنه يتطرق للتبعات الاستراتيجية لاقتراض الأموال. كذلك قد فقد نظر أيضا في تبني موقف أكثر تفاعلية تجاه الاستثمارات الخضراء. ورحب أعضاء اللجنة بهذه التفاصيل المتوفرة. وطلبوا إيضاحات بشأن دعم المستشار للصندوق في هذه العملية وإذا كان قد تم النظر في بيانات قابلة للمقارنة مع مؤسسات مالية دولية أخرى وعن النطاق الدقيق لهذا الاستعراض.

وفيما يتعلق بالأوراق المالية فقد طلب الأعضاء معلومات أكثر تفصيلية عن معايير المخاطرة قبيل انعقاد دورة المجلس في ديسمبر/كانون الأول.

23- وأوضحت إدارة الصندوق بأنه وبهذا الجهد فإن الصندوق قد تلقى دعما من مدير كبير للصندوق/مستشار، الذي كان قد وفر معلومات أساسية وتصورات للاستثمارات. وأما الاستنتاجات فقد صاغتها إدارة الصندوق. كذلك فقد أُشير أيضا إلى أنه قد تم النظر بالفعل في المعلومات القابلة للمقارنة من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى. وأوضحت إدارة الصندوق أن الفرق الرئيسي بين الصندوق وغيره من المؤسسات المالية الدولية يتعلق بأسلوب الاستثمار وهيكلية حافظة الاستثمار. وتم الإيضاح بأن المقصود من استعراضات استراتيجية الاستثمار هو أن لا تخضع لاستعراض من قبل لجنة مراجعة الحسابات؛ إلا أن إدارة الصندوق وجدت بأنه قد يكون من المفيد تشاطر بعض الاستنتاجات الرئيسية مع اللجنة لضمان أن تلعب دورا مثمرا ونشطا في هذا المضمار. وسيتم تشاطر بعض المعلومات الأخرى، بما في ذلك عرض أكثر تفصيلا، في الاجتماع التالي للجنة.

24- واعتُبر أن هذه الوثيقة قد حظيت بالاستعراض.

استعراض كفاية الاحتياطي العام

25- عرضت الإدارة هذا البند على جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الاحتياطي العام قد وضعه مجلس المحافظين عام 1980 للتطرق للمخاطر المحتملة للمبالغة في الالتزام بموارد الصندوق في أربعة مجالات، وهي: تفاوت سعر الصرف؛ إمكانية نقص استلام مدفوعات خدمة القروض؛ إمكانية نقص استرداد المبالغ المستحقة للصندوق من الاستثمار في الأصول السائلة؛ وإمكانية تراجع قيمة الأصول بسبب التذبذبات في سوق قيمة الاستثمارات. وعلى مدى السنوات، تمت الموافقة على تحويلات عديدة، مما جعل قيمة الاحتياطي العام حاليا بمستوى 95 مليون دولار أمريكي. كذلك فقد أُشير إلى أن هذه الوثيقة تحدد الخطوط العريضة للاستراتيجيات والآليات المتبناة على مدى السنوات للتخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك بعض الإجراءات الأخيرة المنفذة للمساعدة على الحد من مخاطر ذات الصلة بالمبالغة في الالتزام. ونتيجة لذلك، فقد تم تسليط الضوء على أن مستوى الاحتياطي العام ومخاطر المبالغة في الالتزام يجب أن تُستعرض على ضوء تعريف الموارد استنادا إلى التدفقات النقدية المستدامة، وبالنظر إلى جميع العوامل التي قد تؤثر على سيولة الصندوق. كذلك فقد أُشير إلى كيفية التطرق للمخاطر المالية بصورة فعالة، وعلى ضوء هذا التقدير الأولي، اقتُرح الإبقاء على مستوى الاحتياطي العام على حاله دون تغيير، إلى القيام بتقدير رسمي في عام 2016.

26- وفي حين أنهم أبدوا تفهما للعوامل المتعددة التي قد تؤدي إلى تأخير الاستعراض، إلا أن بعض أعضاء اللجنة طلبوا إيضاحا حول الخط الزمني الجديد المقترح لهذه العملية.

27- وأكدت الإدارة للجنة مجددا على أن تأخير استعراض الاحتياطي العام لن ينطوي على أي خرق للأحكام التي وضعها مجلس المحافظين أو الواردة في الوثائق الأساسية للصندوق. وتتطلب اللوائح المالية القيام باستعراض منتظم للاحتياطي العام بدون تحديد أي جدول زمني معين؛ في حين أن مسألة الثلاث سنوات أمر منصوص عليه في اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات. وأي تخل عن هذه الفترة الإشارية يقع ضمن اختصاصات المجلس التنفيذي. كذلك فقد أوضحت إدارة الصندوق أيضا أنه وبسبب المتطلبات المعقدة

للمعيار التاسع من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والتي تناقشها حاليا مع المراجعين الخارجيين، فمن المحتمل جدا أن يتم تقديم استعراض الاحتياطي العام خلال النصف الثاني من عام 2016.

28- اعتُبر أن الوثيقة قد حظيت بالاستعراض، وتمت المصادقة على اقتراح التأخير.

تحديث شفهي عن التطورات بشأن التبعات المالية لاستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

29- عرضت إدارة الصندوق تحديثا شفهيا عن القضايا ذات الصلة باستضافة الآلية العالمية مشيرة إلى أن: الآلية العالمية قد انتقلت من الصندوق في روما إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بون وأخلت مكاتبها في الصندوق في أبريل/نيسان 2014. وفي فبراير/شباط 2015، أكدت المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية قرار الصندوق بعدم تمديد عقود المشتكين والمتدخلين. وفيما يتعلق بشكوى واحدة متبقية تقدم بها المدير الإداري السابق للآلية العالمية، فقد قررت المحكمة الإدارية أن الصندوق هو المكان الملائم للنظر في هذه الشكوى، من خلال آليات حل النزاعات الداخلية. وفي يونيو/حزيران 2015، وبعد تسوية متفاوض عليها، دفع الصندوق مبلغا ماليا للمدير الإداري السابق للآلية العالمية وسوت القضية. وبالتالي، تم تحويل كامل المبلغ المتبقي في حساب الضمان وقدره 3.38 مليون دولار أمريكي، إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كذلك، فقد أُشير أيضا إلى أن هذه النتيجة كانت نتيجة إيجابية للغاية، نظرا لأن التقدير الأولي للالتزامات المالية المحتملة على الصندوق كانت بحدود 4.5 مليون دولار أمريكي وأن الصندوق قد تمكن من التعامل مع جميع المطالبات وأعاد حوالي 3.8 مليون دولار أمريكي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأُعلمت اللجنة أيضا بأنه يمكن اعتبار أن هذه القضية قد أُغلقت حاليا.

30- طلبت اللجنة تفاصيل عن المبلغ المدفوع للمدير الإداري، ومع بعض الإيضاحات التي وفرتها إدارة الصندوق، اعتُبر أن اللجنة قد أحاطت علما بهذا التحديث.

تحديث شفهي عن التقدم المحرز في تطوير نظام القروض والمنح

31- وفرت إدارة الصندوق تحديثا شفهيا عن التقدم المحرز في تطوير نظام القروض والمنح. مشيرة إلى أن مشروع المرحلة 1.5، والذي يتلخص الهدف منه في خاصية التنفيذ لتبسيط وتعزيز إمكانية استخدام الحل الأصلي لنظام القروض والمنح، يسير على الوقت المحدد له وضمن الميزانية الموضوعة له. وقد تم حاليا استكمال كل النظام الخاص به وتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بهذا الموضوع وهي حاليا في مرحلة الاختبار. أما إدخال هذه التغييرات فيُتوقع أن تتم بنهاية شهر سبتمبر/أيلول. وفيما يتعلق بمشروع المرحلة الثانية من نظام القروض والمنح فالمخطط له أن يؤدي إلى إيصال عدد من الوظائف المستندة إلى شبكة الإنترنت التي تركز على الزبائن، من خلال تطبيق البوابة المستندة إلى شبكة الإنترنت. وقد تم تعيين مدير مشروع لمرحلة ما قبل التنفيذ في أيار/مايو لهذا العام. وسوف تؤدي مرحلة ما قبل التنفيذ، ومدتها ستة أشهر، لإعداد وثيقة لمقترح مشروع تُفصل نطاق المشروع المتوقع وتكاليفه، بما في ذلك التنفيذ، والنفقات المتكررة، والاهتلاكات، كما ستوفر الوثيقة توصيات عن كيفية تقسيم الإطار الزمني لتنفيذ المشروع إلى مراحل وإلى مجالات مواضيعية. وسيتم عرض الخيارات والتوصيات المفصلة على إدارة الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وتتضمن أنشطة المشروع حتى تاريخه ما يلي: مسح للزبائن لفهم أولوياتهم أرسل إلى 18 بلدا مقترضا؛ وتحديد متطلبات أعمال البوابة وصنع أولويات لها؛ وقد وافقت اللجنة التوجيهية

للمشروع على نهج متدرج إلى مراحل في التنفيذ، بحيث يتم استكمال المرحلة المبدئية بعد 6 إلى 12 شهرا من بداية المشروع. وسينبثق عن المرحلة المبدئية القدرة على الإبلاغ وعلى تقديم طلبات السحب بصورة إلكترونية من خلال البوابة لجملة مبدئية من البلدان. وقد تم إرسال طلب للتوريد لاختيار بائع عليه تطوير حل البوابة من خلال نظام التوريد الإلكتروني في الصندوق قبل أسبوعين. وسوف تسمح الأنشطة المخطط لها ببداية تنفيذ المشروع في أوائل عام 2016 ما أن يتم استكمال عملية التوريد واستلام مصادقة إدارة الصندوق على التوصيات.

32- أحاطت اللجنة علما بهذا التحديث.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

33- أحاطت اللجنة علما بالتقرير الذي أعدته إدارة الصندوق عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2015، وعن تقرير وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق.

34- وأُعلمت اللجنة بأنه وخلال الفصل الثاني من عام 2015، كان أداء حافظة استثمارات الصندوق سلبيا بمعدل عائد سلبي صاف قدره 0.76 بالمائة، مما يترجم بخسارة استثمارية قدرها 12.1 مليون دولار أمريكي. وعلى أساس العام حتى تاريخه، كان أداء الحافظة إيجابيا بما يعادل 0.14 بالمائة. وخلال هذه الفترة، تقلصت قيمة حافظة استثمارات الصندوق بالدولارات الأمريكية بحدود 48.5 مليون دولار أمريكي، من 1.706 مليون دولار أمريكي بتاريخ 31 مارس/آذار 2015 إلى 1.666 مليون دولار أمريكي بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2015. وتعود العوامل الرئيسية في هذا التراجع إلى صافي التدفقات السلبية والعائد الاستثماري السلبي الذي عدلته تحركات أسعار الصرف الإيجابية. وقد زادت مدة الحافظة مقارنة بالفصل الأول من العام 2015، وهي الآن بحدود 3.7 سنة مقارنة بالمدة المعيارية وهي 2.9. ويعود السبب في ذلك أساسا إلى استثمار موارد مصرف التنمية الألماني، والتي تم الاحتفاظ بها نقدا حتى مارس/آذار 2015 من خلال حافظة الأصول والخصوم. وبقيت جميع معايير المخاطرة أقل من مستويات الميزانية كما نص عليها بيان سياسة الاستثمار في الصندوق. وفيما يتعلق بالخطر الإئتماني، بقيت غالبيته، أي حوالي 61 بالمائة على وجه الدقة، من حافظة الصندوق، مستثمرة في أصول تتمتع بتصنيف -AA أو أفضل من ذلك. وسوف يتم عرض الاستعراض السنوي التالي لبيان سياسة الاستثمار على المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2015.

35- ووفرت إدارة الصندوق أيضا تحديثا عن وضع التجديد العاشر لموارد الصندوق، مسلطة الضوء على أنه وبتاريخ 16 أغسطس/آب، وصلت التعهدات في التجديد العاشر للموارد إلى 1.15 مليار دولار أمريكي، مما يعادل 79.85 بالمائة من المستوى المستهدف الذي وضعته الدول الأعضاء وقدره 1.44 مليار دولار أمريكي. وبلغت التعهدات بالمساهمات الأساسية 1.07 مليار دولار أمريكي، مما يجعلها أعلى مستوى للمساهمات الأساسية تتحقق في هذه النقطة من أية دورة من دورات تجديد موارد الصندوق. وتم تسليط الضوء على أنه، وخلال الفترة ذاتها من التجديد التاسع للموارد والتجديد الثامن للموارد، وصلت تعهدات المساهمات الأساسية إلى 1.04 مليار دولار أمريكي و0.97 مليار دولار أمريكي على التوالي. كما أن هذه التعهدات قد فاقت بحدود 10 بالمائة المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة المتعهد بها خلال الفترة نفسها من التجديدين الثامن والتاسع للموارد.

36- وأُشير أيضا إلى أنه على الرغم من صعوبة الوضع المالي والاقتصادي العالمي حاليا، فقد تلقى الصندوق دعما قويا من الدول الأعضاء فيه، بما في ذلك الدول المقترضة. إذ بلغ عدد البلدان التي أعلنت تعهداتها في التجديد العاشر للموارد بحلول 16 أغسطس/آب 2015، 76 دولة مقارنة ب 64 دولة في التجديد التاسع للموارد و59 دولة في التجديد الثامن للموارد.

37- وكما نص عليه قرار مجلس المحافظين، فإن الهدف النهائي للتجديد العاشر للموارد قد عُدّل حاليا للأخذ بعين الحسبان التعهدات الفعلية التي تم استلامها حتى تاريخ 16 أغسطس/آب 2015، وهو الآن يصل إلى 1.353 مليار دولار أمريكي. ويعود هذا النقص الطفيف مقارنة بالمستوى المستهدف الأولي أساسا إلى عاملين اثنين وهما: أثر تذبذب سعر الصرف الحالي على التعهدات التي تم استلامها، مما يُظهر تراجعا في قيمة العديد من العملات الوطنية مقارنة بالدولار الأمريكي، مما نجم عنه نقص في مساهمات التجديد العاشر للموارد بما يعادل 57.6 مليون دولار أمريكي إذا ما قيست بالدولارات الأمريكية، والتي تمثل ثلاثة أرباع الفجوة بين المستوى المستهدف الأساسي والمستوى المعدل، ودفعات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، والذي غدا فعالا بدءا من التجديد العاشر للموارد. ونتيجة لذلك، فقد تم تعديل مساهمات الدول الأعضاء في هذا التجديد لاحتساب التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون بحدود 2.984 مليون دولار أمريكي؛ وعلى وجه الخصوص، تبلغ الحصة الإجمالية للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون المستلمة من الدول الأعضاء في فترة التجديد العاشر للموارد بما بقدر بحدود 3.4 مليون دولار أمريكي. كذلك فقد أُشير أيضا إلى أن مدفوعات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون ستكون بالتالي أعلى في التجديدات التالية؛ إذ يُتوقع لها أن تكون بحدود 39.5 مليون دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر للموارد و97.9 مليون دولار أمريكي في التجديد الثاني عشر للموارد. وتم إيضاح أن دفعات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون لا تدخل في حساب المستوى المستهدف للتجديد، ولكنها تؤدي إلى إنشاء حقوق تصويت.

38- ولإدخال هذه الحقيقة في الحسبان، سوف تسعى إدارة الصندوق في المستقبل للحصول على دعم الدول الأعضاء في الصندوق لضمان تعهدات أعلى للمساهمات في التجديدات المستقبلية. كذلك تم إيضاح أنه وفي حين أن هدف التجديد قد عُدّل كي يعكس التعهدات الفعلية التي تم استلامها بحلول تاريخ 16 أغسطس/آب 2015، يبقى برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق المستهدف على حاله بمستوى لا يقل عن 3 مليارات دولار أمريكي. ويوفر إطار الاقتراض السيادي المصادق عليه القدرة على السعي للحصول على موارد إضافية لتلبية متطلبات برامج القروض والمنح الموضوعة، من خلال الاقتراض السيادي. وفي الأسابيع القادمة سيتم عرض مقترح يتعلق بالاقتراض السيادي على لجنة الإدارة التنفيذية في الصندوق للنظر فيه والتقرير بشأنه. علاوة على ذلك، وفي الأسابيع القادمة، سوف تسعى إدارة الصندوق للانخراط بصورة أكثر نشاطا مع الدول الأعضاء فيه لضمان استلام المزيد من التعهدات بالمساهمات الأساسية والتكميلية غير المقيدة من جهة، ومن جهة أخرى لاستلام وثائق المساهمة وتسديد مدفوعات التعهدات المعلن عنها. وسيتم الوصول إلى نفاذ مفعول التجديد العاشر لموارد الصندوق ما أن يتم استلام ما لا يقل عن 50 بالمائة من مبالغ التعهدات، سواء الدفعات أو من خلال وثائق المساهمة. ومنذ 16 أغسطس/آب 2015، أشارت دولة عضو أخرى إلى نيتها بإعلان تعهد ما، في حين زادت وثائق المساهمة لتصل إلى 34.9 بالمائة من التعهدات.

39- وقد طلب بعض أعضاء اللجنة الحصول على إيضاحات بشأن زيادة مدة الحافظة، الأمر الأكثر أهمية في حال النظر في إمكانية تقليص النقدية، وآفاق أداء الاستثمارات المستقبلي والملحق الثالث من تقرير وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق.

40- وأوضحت إدارة الصندوق بأن الأداء في الفصل الثاني كان متأثرا بقوة بالاضطرابات الشديدة في جميع قطاعات الأسواق المالية؛ إلا أن البيانات الأخيرة عن أداء الحافظة تبدو أكثر إيجابية. ووفرت إدارة الصندوق شروحات معمقة لإجراءات تخصيص حقوق التصويت، وأعلمت اللجنة بإمكانية متابعة هذا الموضوع للحصول على مزيد من الإيضاحات في مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق.

41- اعتُبر أن هذه الوثائق قد حظيت بالاستعراض.

مسائل أخرى

42- تحت بند مسائل أخرى وفرت إدارة الصندوق تحديثا شفهيا عن استعراض شروط الإقراض، ملخصة الاستعراض الأخير لشروط الإقراض الذي جرى عام 2012. ونتيجة لهذا الاستعراض، تم تعديل شروط الإقراض وتم إدخال فئة جديدة من هذه الشروط، وهي الشروط المختلطة. كذلك فقد اتُّخذ قرار بشأن التوقف عن توفير فئتي الشروط المتوسطة والمتشددة. ولم يطرأ أي تغيير آخر على الشروط والأوضاع الأخرى للإقراض. وفي حين أن توفر مؤشر قوي للجنة على إمكانية إجراء استعراض جديد عام 2015، إلا أن إدارة الصندوق أشارت إلى أنه سيكون من الأكثر فعالية إجراء هذه العملية عام 2016. وتكمن أسباب ذلك فيما يلي: على ضوء القرض من مصرف التنمية الألماني وإطار الاقتراض السيادي الموافق عليه حديثا، يمر نموذج التمويل في الصندوق حاليا بمرحلة انتقالية. وأما العامل الموجه لشروط الإقراض في الصندوق فيجب أن يكون كما هو الحال عليه في المؤسسات المالية الأخرى، تكلفة رأسمال الصندوق الخاصة به. وتعتبر الإدارة بأن تكلفة الاقتراض، والتي تمثل التكلفة الوسطية لرأس المال، لم توضع بعد وأنها ستكون عرضة للتعديلات في الأشهر القادمة في حال كانت تدابير الاقتراض المستقبلية مع المقرضين السياديين بشروط متفاوتة. واقترحت إدارة الصندوق تأجيل القيام باستعراض أشمل لشروط القروض إلى مرحلة لاحقة، ما أن يتم السعي وراء فرص اقتراضية جديدة، وما أن يتم الوصول إلى اتفاقات فعلية.

43- ومن العوامل الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار هو أن الإدارة، كجزء من التزامها بتعزيز نهجها المتباين للبلدان في الأوضاع الهشة، والبلدان متوسطة الدخل أو البلدان منخفضة الدخل، تنظر أيضا في أدوات تمويلية جديدة، مثل الإقراض بعملة واحدة أو منتجات الضمان. وسوف يكون من المنصوح به النظر في مثل هذه التطورات الجديدة في استعراض شروط الإقراض. كذلك أشارت الإدارة أيضا إلى أن الصندوق يضع المعايير لمنتجاته على خلفية تلك التي توفرها المؤسسات الأخرى، وهو يوفر بعض التغييرات فيما يتعلق بمنتجات متشابهة. وسيكون لوضع العلامات المرجعية المقياسية هذه بعدا حاسما لهذ الاستعراض، وخاصة فيما يتعلق بالشروط التيسيرية للغاية والمختلطة، والتي تتواءم بصورة وثيقة مع الشروط التيسيرية للمنظمات المالية الدولية الأخرى. وأخيرا، فقد تم تسليط الضوء على الموافقة على إطار الاقتراض السيادي بافتراض أنه لن يكون هناك أي استعراض رئيسي للشروط والأوضاع الحالية للإقراض في الصندوق في المستقبل القريب. واقترحت إدارة الصندوق أن تبدأ عملية الاستعراض بإنشاء مجموعة عمل عبر الدوائر في الصندوق تضطلع بمهمة إجراء هذا الاستعراض الشامل والكلي. وسوف يتم الشروع بهذه العملية في بدايات

عام 2016 وتركز على الاعتبارات الاستراتيجية والقانونية والتشغيلية والمالية. وبعد مناقشات داخلية سوف يتم عرض الاستنتاجات والتوصيات على لجنة مراجعة الحسابات في مسعى للحصول على توجيهاتها في خريف عام 2016.

44- وقد عبّر أحد أعضاء اللجنة عن تفهمها أن إطار الاقتراض السيادي لا يعني ضمنا تعديل شروط الإقراض، لأنه قد تمت الموافقة عليه على أساس مبدأ التمويل الذاتي.

45- وتم إيضاح أن استعراض شروط الإقراض هو عملية ضرورية لابد من القيام بها على أساس منتظم، ومن المخطط له بالفعل إجراؤها في خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2015 قبل الموافقة على إطار الاقتراض السيادي. وتم الاتفاق على التأخير، إلا أن رئيس اللجنة، ومع التعبير عن دعمه لهذا التأخير، أوضح أن إطار الاقتراض السيادي الموافق عليه لا يتضمن أي التزام بالإحجام عن استعراض التسعير سواء في الأجل القريب أو البعيد، كما أنه لا يتضمن أي لهجة قد تثير مثل هذه التوقعات، مضيفا أن وجود مثل هذه البند كان سيشكل خرقا لسلطة مجلس المحافظين في وضع شروط الاقراض ومراجعتها.

46- وأحاطت اللجنة علما بالتحديث، مع فهم أن مسودة المحاضر سوف توزع، كما هي الممارسة الاعتيادية، على أعضاء اللجنة.

47- لم تتم مناقشة أية بنود إضافية تحت بند مسائل أخرى.